مياه الضفة الغربية وقطاع غزة بين الاطماع الصهيونية والاحتياجات الفلسطينية

المدرس
هاشم كاظم
جامعة ميسان- كلية التربية

الملخص :

حظيت قضية المياة بأهمية كبيرة لدى السلطات الإسرائيلية فبذلت ما في وسعها من اجل السيطرة على مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة من اجل توفيرها لسكان المستوطنات القائمة او التي سيتم إنشاؤها مستقبلا داخل الأراضي العربية المحتلة لكون سياسة إسرائيل التوسعية تقوم على الهجرة والاستيطان ومن اجل ذلك لا تسمح للسكان العرب بأخذ كفايتهم من المياه الا بموجب تراخيص خاصة تصدرها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ، لذا فان مايستخدمة السكان الفلسطنيون من المياة لمختلف الاستعمالات ضئيلة جدا بالمقارنة مع حجم المياة المستخدمة من قبل المستوطنين داخل الضفة الغربية او في داخل اسرائيل .

Abstract

The issue of water of great importance to the Israeli authorities Fbzlt in its power to control the water sources in the West Bank and the Gaza Strip in order to be provided to residents of existing settlements or that will be created in the future Inside the occupied Arab territories to the fact that Israel's expansionist policy based on immigration and settlement and for that not Allow for the Arab population to take enough of the water except under special permits issued by the Israeli occupation authorities. So Maystkhaddma Population Filstunaion Water for various uses very small compared with the size of the water used by settlers in the West Bank or inside Israel

المقدمــة :

تشـهد منطقـة الشـرق الاوسـط – التـي تتميـز اغلـب دولهـا بمنـاخ جـاف او شـبه جـاف – صـراعاً وتنافساً على مصادر المياه ، وتمثل السيطرة على مصادر المياه بين العرب واسرائيل احد ابعاد هذا الصـراع (الجيوبـولتيكي)، للتنـاقض الواضـح بـين الاهـداف والغايـات التـي يصـعب حلهـا بـالجهود السياسية.

وفي هذا السياق يمكن القول ان الموارد المائية في الاراضي الفلسطينية المحتلة تشكل احد مكونات الموقف الاسرائيلي في تحديد اشكال وصيغ الحل النهائي المقترحة مع الفلسطينيين ، دون ان يلغي ذلك استخدام الموارد المائية كمبرر للتمسك الاسرائيلي بالاراضي العربية المحتلة لكون المياه تعد من الضروريات الحاسمة للاقتصاد الاسرائيلي ، فهي تمارس دوراً مهماً بالنسبة لامكانية الزراعة ، فضلاً عن ارتباطها مع عنصر آخر من عناصر التنمية الا وهو (الأمن الغذائي) الذي يشكل مع الامن المائي اسلوباً من اساليب الضغط في العلاقات الدولية وركناً مهماً من اركان قوة الدولة .

ومن هنا فلا يمكن ان تقتصر النظرة للاهداف المائية على الفكرة الصهيونية التاريخية بل يجب تناولها من منظور اوسع يتعلق بالاهداف الاقتصادية والجيوسياسية الراهنة والمستقبلية لاسرائيل ، ومن اجل تحليل تلك الاهداف سوف يتناول البحث المياه في الفكر الصهيوني ، ومصادر المياه في الاراضي الفلسطينية ، وسياسة اسرائيل المائية فيها ، ومدى استغلالها لتلك المياه ، فضلاً عن مستقبل المياه في ظل مايسمى بمفاوضات الحل النهائي .

المياه في الفكر الصهيوني :

حظيت قضـية الميـاه بأهتمـام خـاص لـدى الحكومـات الصـهيونية المتعاقبـة وذلـك لعلاقـة الميـاه بجوهر الحركة الصـهيونية المستندة الى السيطرة علـى الارض وجلـب اليهود مـن شـتى بقـاع العـالم ، فقد وجدت اسرائيل في مصـادر الميـاه مـا يمكنهـا مـن تنفيذ خطـط الاستيطان وفقاً للالتـزام الايـدلوجي الـذي يعطـي الاولويـة لـلارض والميـاه ، فمنـذ عـام ١٨٧٣ تجلـى التعـاون الكامـل بـين الاسـتعمار البريطاني والحركة الصـهيونية الناشئة في ذلك الوقت، حول موضـوع الميـاه علـى وجـه الخصـوص وذلك حين اوفدت الجمعية العلمية البريطانية بعثة من الخبراء والمهندسين (*) الى فلسطين(١). وفي عام ١٩٠٣ تقدم (هرتزل) بمشروع الى الحكومة البريطانية بهدف تحويل جزء من مياه نهر النيل الى

سيناء في عهد الملكة (فكتوريا واللورد سالبوري) والى الحكومة المصرية في عهد الخديوي عباس الثاني[٢]. ومن هنا اولت اسرائيل اهتماماً بالزراعة والمياه،ولهذا الغرض اسست الوكالة اليهودية عام ١٩٣٧ شركة (ميكوروت) لدراسة وتخطيط المشاريع المائية في فلسطين،واتجهت الشركة الى وضع الدراسات والاشراف على استثمار المشاريع الهندسية المائية كافة الى تحقيق الاهداف الاسرائيلية.وفي عام ١٩٥٢ اسست شركة (تاهال) التي حددت خطوات السنوات السبع،بتنمية الموارد المائية في اسرائيل من (٨١٠) مليون م^{٣} بحلول عام١٩٦٠،واعتمدت هذه الخطة على ما يسمى مشروع انبوب المياه القطري لنقل المياه من الشمال ذو الوفرة المائية النسبية ، الى الجنوب من صحراء النقب،وتم استبدال هذه الخطة بأخرى لعشر سنوات اضيفت اليها تحويل(٥٤٠) مليون م^{٣} من شمال نهر الاردن الى صحراء النقب[٣].

وفي عام ١٩٥٥ اعلن (بن غوريون) ، (ان اليهود يخوضون مع العرب معركة المياه وعلى نتيجة هذه المعركة يتوقف مصير اسرائيل فاذا لم تنجح في هذه المعركة، فإننا لن نبقى في فلسطين) ، وهكذا يربط قادتهم مسألة المياه بأمن دويلتهم[٤]، وقبيل عام ١٩٦٧ تزايد الحديث في اسرائيل حول ازمة المياه والنقص الشديد في الموارد المائية وتصاعد احتياجاتها منها لاستيعاب الاعداد المتزايدة من المهاجرين الجدد .

وبناءً على ما تقدم من حجج ومبررات واهية ساقتها اسرائيل حول اهمية موضوعة المياه وجعلها في مقدمة الاسباب التي دفعتها بأتجاه خوض حرب عام ١٩٦٧ والتي ادت بها الى احتلال اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة فضلا عن شبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان .

مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة

تعد الاراضي المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) التي احتلت عام ١٩٦٧ (خريطة رقم ١) من المناطق الفقيرة بالموارد المائية ولاسيما في ظل التزايد السريع للسكان، وعلى الرغم من ضآلة هذه الموارد وتواضعها بالنسبة للحاجة المتزايدة للمواطنين العرب ، فقد عمل الاحتلال بعد عام ١٩٦٧ على فرض سيطرته على هذه الموارد عن طريق الحد من استثمارها تارة ، او عن طريق حفر الابار العميقة (١٢٠٠م-١٥٠٠م) لاستغلال المياه الجوفية وحرمان الآبار العربية من مصادر مياهها تارة أخرى . ففي الوقت الذي تبلغ فيه مساحة الضفة الغربية المحتلة (٥٥٠٠) كم^{٢} فان ٨٠% من هذه المساحة تعد مناطق قاحلة فهناك مناطق يغطيها الحجر الجيري في الاجزاء الشرقية فضلاً

خارطة (١) فلسطين (الضفة الغربية و قطاع غزة)

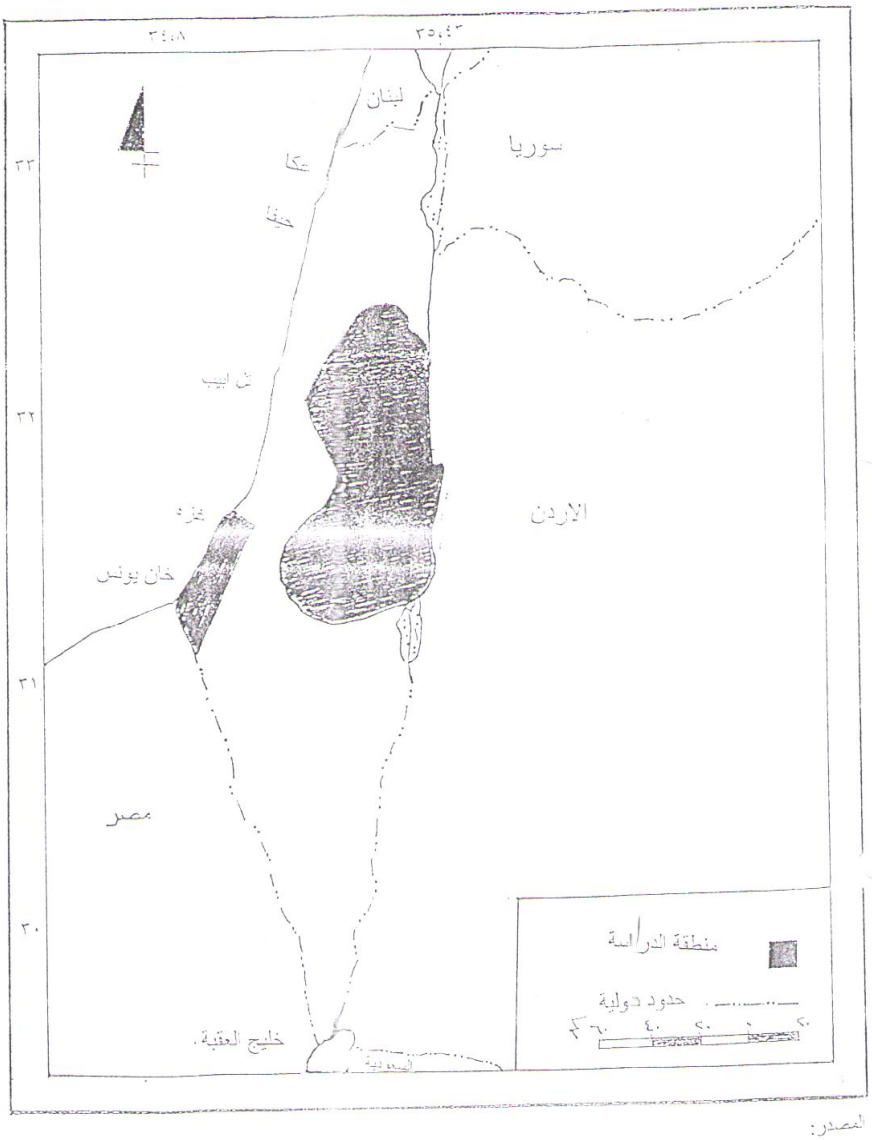

المصدر:

محمود توفيق محمود ،(الجغرافية السياسية لاسرائيل) معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، ١٩٧٧،ص ١٣٤

عن تغطية الصحراء وشبه الصحراء لنحو(٥٠%) من مساحة الضفة الغربية ، بينما تبلغ مساحة الاراضي التي تصنف على انها جيدة للزراعة حوالي(١٣,٥) الف دونم تشكل نسبة(١٠%) من مجموع تلك المساحة والتي تتميز بوفرة مائية جيدة وتتركز في المنطقة الواقعة على الحدود الشرقية لنهر الاردن[٥]، ويقدر اجمالي الموارد المائية المتاحة في الضفة الغربية نحو (٨٥٠) مليون م^{٣} سنويا منها (٦٠٠) مليون م^{٣} من الابار الجوفية – تسيطر اسرائيل على ٨٠% منها وترك الباقي للفلسطينيين – و(٢٥٠)مليون م^{٣} من المياه السطحية[٦].

اما قطاع غزة الذي يشكل الجزء الجنوبي الغربي من الساحل الفلسطيني بطول ٤٥كم وعرض لا يتجاوز ٨ كم (ينظر خريطة ١) فأنه يعاني من نقص الموارد المائية بسبب انخفاض منسوب طبقاته المائية و شحة الامطار فيه فضلاً عن احتياجات السكان المتزايدة ، إذ يعد القطاع من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية والبالغة (٢٥٧نسمة) في كم٢[٧] ويعتمد قطاع غزة بشكل اساسي على المياه الجوفية التي يستخرج منها سنوياً نحو (١٠٠) مليون م^{٣} ويقدر اجمال كمية الامطار والمياه السطحية الجارية التي تصل الى قطاع غزة من المناطق المجاورة مالايزيد عن ٥٠-٦٠ مليون م^{٣}[٨]. اما بالنسبة لطول الخزان الجوفي في القطاع فيبلغ طوله نحو ٥٠كم وباتساع يتراوح ما بين (٨-١٢) كم[٩] ، ومساحة الطبقة المائية لحوض غزة تزيد على (٣٠٠) كم^{٢} وتتراوح امكانيته المائية بين ١٠٠-١١٠م^{٣} منها ٧٠-٨٠م٣ قابلة للتجديد،وهذا يعني ان هناك عجزاً مائياً يصل الى نحو (٣٠)م^{٣} ومن اسباب العجز المائي هذا حجز السلطات الاسرائيلية لمياه الاودية التي كانت تغذي الحوض كوادي غزة (الشلال) ووادي الحصى فضلاً عن الضخ الكثيف للمياه الذي تمارسه تلك السلطات[١٠]، والذي ادى الى استنزاف تلك المياه ، مما ترتب على ذلك ان زادت نسبة ملوحة المياه واخذت مياه البحر تتسرب لتحل محل المياه وحصل اختلال بالتوازن بين الماء العذب والمالح ، وبذلك اصبح ٥٠% من ابار قطاع غزة غير صالحة للري نظراً لاحتواء مياهها على نسبة عالية من الاملاح الكلية المذابة التي تتراوح بين (٢٥٠٠-٣٠٠٠) جزء من المليون، وان هذا التدهور في نوعية المياه ادى الى تدهور الاحوال الزراعية في قطاع غزة وتراجع كبير في انتاج الحمضيات التي تعد المصدر الرئيسي للدخل في هذه المنطقة [١١]. ومن الجدول (١) وخريطة رقم (٢) يمكن ملاحظة اهم الاحواض المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة وكميات المياه المتوافرة في كل حوض واهميتها بالنسبة لاسرائيل .

خارطة(٢) أحواض المياه الجوفية في الضفة الغربية

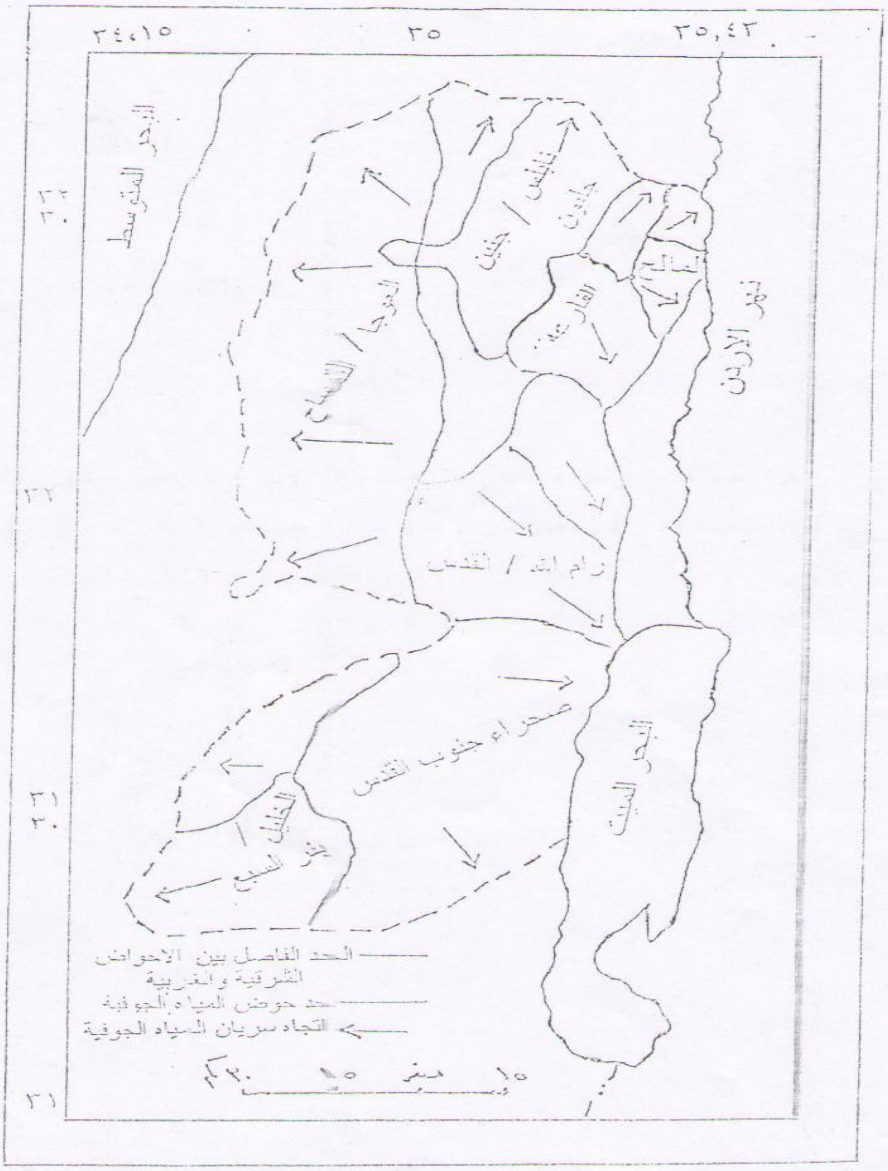

المصدر :

عماد جاد ،آبار انهيل والموارد المائية في الاراضي الفلسطينية المحتلة ،صامد الاقتصا

جدول رقم (١)

اهم الاحواض المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة

ت	الحـــــــــــوض	المساحة كم٢	كميةالانتاج * كمية/مليون م٣	كمية التغذية المقدرة مليون م٣
١	احواض تتجه مياهها غرباً :			
	أ. حوض نهر العوجا/ التمساح.	١٣٠٠	٤٠٠	٣٧٠
	ب. حوض الخليل /بئر السبع	٣٠٠	٢١	٢١
٢	احواض تتجه مياهها شرقاً :			
	أ. حوض بردلة	٩٠	١١	٦
	ب. حوض وادي المالح	٦٦	٢	٣
	ج. حوض وادي الفارعة	١٤٥	١٠	١٥
	د. حوض وادي العوجا	٦١٠	١٣	٤٠
	هـ. حوض رام الله (القدس)	٦١٠	٢٥	٧٠
	و. حوض صحراء النقب	٥٩٠	٧	٤٠
٣	احواض تتجه مياهها نحو الشمال الشرقي : حوض نابلس /جنين/جلبون	٥٠٠	١٠٤	٩٥
٤	حوض السهول الساحلية الجنوبية (غزة)	٣٩٠	١١٠	٨٠

المصدر : جمعية رجب طنطيش ، المياه في فلسطين ، دراسة في الجغرافية الاقتصادية والسياسية ، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ١٩٨٩ ، ص٨٤-٨٥ .

١. الأحواض الغربية :

يعد اهم الاحواض المائية واكثرها انتاجاً للمياه حيث يساهم بنحو ٥٧% من جملة المياه الجوفية المنتجة كما انه يعد اكثر الاحواض تجدداً لمياهه وتنصرف مياه الحوض في اتجاه الغرب الى البحر المتوسط وينقسم بدوره الى حوضين فرعيين :

الأول : في الشمال وهو حوض نهري العوجا والتمساح .

الثاني : في الجنوب حوض الخليل / بئر السبع . وعلى الرغم من وقوع معظم مياه الحوض الاول في الضفة الغربية ، الا ان المستفيد الاول هو اسرائيل[١٢]. الذي انصب اهتمامها على الآبار الموجودة على جانبي الخط الأخضر خاصة حوض العوجا – الزرقاء (اليركون- التنميم) (– yorkon

* كمية الانتاج تعني مايضخ من الآبار من مياه وما يخرج منها عن طريق الينابيع .

tanimim – stream) والواقع بجوار السهل الساحلي بالقرب من منحدرات الضفة الغربية ، والممتد من المنحدرات الشمالية عند الكرمل الى بئر السبع في الجنوب ، والذي يعد اكبر الاحواض اذ يتدفق منه نحو ٣٤٠ مليون م^3 سنوياً ، تستولي اسرائيل على ٣٢٠ مليون م^3 منها ، ويشكل نسبة ١٨% من اجمالي الاستهلاك السنوي في اسرائيل وان نشاط عمليات الضخ هذه تؤدي الى انخفاض مستوى المياه للحوض حوالي (٣٠-٤٠سم) سنوياً[١٣] فضلاً عما يستهلكه الفلسطينيون القاطنون في المنحدرات الغربية للضفة الغربية الذي يقدر بنحو ٢٠ مليون م^3[١٤].

ان اهمية حوض (اليركون –التنميم) بالنسبة لاسرائيل ينبع من الكم والنوع،ذلك لان مياه الحوض تغطي نحو ١٨% من استهلاكها السنوي ، فضلاً عن انه يمد منطقة القدس بمياه الشرب وكذلك منطقة السهل الساحلي حتى بئر السبع،وتتميز مياه هذا الحوض بالانتظام والاستمرارية ولذلك ترى اسرائيل ان تخليها عن مياه هذا الخزان يمكن ان يدمر نظام المياه فيها بالكامل [١٥] .

٢. الأحواض الشرقية :

وتنصرف مياهه باتجاه وادي الاردن وينقسم الى مجموعة احواض فرعية كما مبين في الجدول السابق ، وتبلغ الطاقة المائية المتجددة في الحوض نحو ١٠٥ م^3 ، والحد الاقصى لتلك الطاقة يصل الى ١٧٥ م^3 .

٣. الحوض الشمالي الشرقي :

تتجه مياهه بأتجاهين نحو وادي بيسان من ناحية ووادي الفارعة من ناحية اخرى ، وينقسم الحوض بدوره الى حوضين فرعيين ، حوض نابلس /جنين ، وحوض جلبوع ، ويقع الاخير بأكمله في فلسطين منذ عام ١٩٤٨ وتغذي مياهه ينابيع وادي بيسان حيث يوجد ٢٤ ينبوعاً ، ويتوزع مخزون هذا الحوض المائي كما يلي ١٠م^3 في بيسان ، ٢٠م^3 في جنين، ٧٠-٨٠م^3 في جلبوع و١٨م^3 في وادي الفارعة . وقد انخفض منسوب مياه هذا الحوض بمعدل ٢م سنوياً نتيجة الاستخدام المفرط لمياهه من قبل اسرائيل الذي يسهم في سد١٠% من حاجتها للمياه، مما اثر بدرجة كبيرة على منسوب المياه في الضفة الغربية ، بل ادى ذلك الى جفاف بعض ينابيع منطقة جنين ، علما ان الحد الاقصى للطاقة المائية في هذا الحوض يبلغ ١٤٥م٣ [١٦] .

٤. حوض السهول الساحلية الجنوبية (حوض غزة) :

يقع في الشريط الساحلي الممتد في قطاع غزة وخارجه في فلسطين ، وتبلغ مساحة الحوض نحو (٣٦٠)كم٢ ، ويعاني هذا الحوض من عجز مائي (كما ذكرنا سابقاً) كغيره من الاحواض السابقة الاخرى .

ويعني هذا ان المزارعين في غزة يستهلكون المياه الواقعة ضمن حدود القطاع وخارجه ايضاً . وتعاني مصادر تغذية هذا الحوض (مياه الامطار والمياه السطحية) من اجراءات اسرائيلية لتقليل تدفق المياه للحوض كأقامة السدود مثل سد الحصى والتحكم في المجاري العليا للمياه السطحية[١٧] .

سياسة اسرائيل المائية في الضفة والقطاع

ما ان تمت القوات الاسرائيلية سيطرتها على اراضي الضفة الغربية والقطاع عام ١٩٦٧ حتى سارعت الى الشروع في اجراءات فورية لاتمام السيطرة على الموارد المائية في تلك المناطق .

فقد شرعت اسرائيل هذه الاجراءات قبيل انتهاء العمليات العسكرية ، حيث صدر اول امر عسكري بشأن المياه في حزيران عام ١٩٦٧ وتوالت بعد ذلك الاوامر العسكرية المحققة لسيطرة اسرائيل على الموارد المائية ، وخاصة القرار رقم ٩٢ في ١٥ اب ١٩٦٧ ثم القرار رقم ١٥٨ في ٣٠ تشرين اول ١٩٦٧ الذي الغى كل تراخيص المياه السابقة ، الامر الذي ضيق الخناق على حرية المواطنين الفلسطينيين في استهلاك المياه واستغلالها[١٨]،ونتيجة لهذه الاوامر سيطرت السلطات الاسرائيلية على مناطق : (وادي القلط ، عين الفشخة ، وادي البيران ، عين العوجا ،عين التربة ،ام الريحان) الغنية بالمياه .

وقد تم استغلال الموارد المائية الموجودة في هذه المناطق في اقامة المستوطنات وسحب المياه منها الى داخل الخط الاخضر لاسيما وان كمية المياه المتدفقة من بعض هذه المناطق تعد ضخمة مثل عين العوجا التي يتدفق منها ما بين ٧-١٢مليون م^{٣} ، وادي القلط مابين ٥-٦ مليون م^{٣} وعين الفشخة مابين ٤٠٥مليون م^{٣} وتمكنت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بموجب هذه الاوامر من السيطرة على نحو ٩٠% من ينابيع المياه في الضفة الغربية[١٩] .

واتبعت السلطات الاسرائيلية اساليب عديدة لتقييد السكان العرب للمياه وحظر الاستخدام الفلسطيني لها ، وخاصة من ابار شرق الضفة ، كما فرضت رقابة صارمة على عملية حفر الآبار ، فلم تسمح

بحفر آبار جديدة على الاطلاق ، كذلك قامت بتركيب عدادات مياه على الآبار الموجودة لتقييد هذا استخدام ، ونتيجة لهذه القيود تمكنت اسرائيل من السيطرة على نحو ٧٠% من الموارد المائية في الاراضي الفلسطينية المحتلة[٢٠] .

ونظراً للخوف الاسرائيلي من فقدان هذه المياه في أي مشروع للتسوية نجد ان اسرائيل قد عملت بنشاط على ادماج النظام المائي للضفة الغربية في نطاق النظام الاسرائيلي وسارعت باستثماره من خلال اجهزة عالية الدقة ، والتقيد يضخ المياه الى مستوطناتها ، والتحكم في منسوب المياه الجوفية لمصلحتها ، لعجز الاجهزة والاساليب البدائية للعرب الفلسطينيين إزاءها، فالمعدات الاسرائيلية تصل الى عمق يتجاوز (١٠٠٠) م ومضخاتها قوية جداً الآمر الذي ادى الى جفاف مايقرب (٥٠) بئراً عربياً خلال المدة من ١٩٦٧-١٩٨٠ فضلاً عن تزايد الملوحة في آبار اخرى خاصة في الجزء الشمالي لوادي الأردن ، مما دفع سكان قرية العوجا التي تقع على مسافة (١٢) كم شمال اريحا في الجزء الفاصل من وادي الاردن الى الاحتجاج لدى السلطات على ما يجري من تخريب لاقتصادهم الزراعي، لان ألابار الاسرائيلية وشبكة المياه التي تمد المستوطنات الصهيونية المجاورة قد استنزفت الموارد فيها [٢١] وان تلك الاساليب والقيود الاسرائيلية للسيطرة على مياه الضفة الغربية وقطاع غزة يتم تبريرها على اساس حاجتها للمياه في مختلف الاستعمالات الزراعية والمنزلية والصناعية ، اذ ازداد استهلاك المياه في تلك المجالات بشكل كبير جداً من (٣٥٠) مليون م^{3} عام ١٩٤٩ الى (٢٢٥٠) مليون م^{3} عام ٢٠٠٠ انظر جدول (٢) . وان تلك الزيادة ليست متساوية وانما تتفاوت من استعمال لآخر ، حيث احتل الاستعمال الزراعي المرتبة الاولى بين الاستعمالات المختلفة وهذا مرتبط الى حد كبير بالتوسع في المساحات المزروعة لمواكبة الاعداد المتزايدة من المهاجرين الجدد واسكانهم في مستوطنات زراعية حيث بلغت المساحات المزروعة (٢٠٠٠) دونم[٢٢] في بداية قيام اسرائيل ثم ارتفعت الى (٤ ٣٨٠ ٠٠٠) دونم عام ١٩٩٩[٢٣] .

جدول رقم (٢)
استهلاك المياه لمختلف الاستعمالات في اسرائيل
للفترة ١٩٤٩ -٢٠٠٠ مليون م٣

ت	الاستهلاك	١٩٤٩	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٩٥	١٩٩٧	٢٠٠٠
١	المنزلي	٧٥	٣٠٠	٣٠٠	٥٠٣	٥٨٨	٥٧١	٧٥٠
٢	الزراعي	٢٦٠	١٣٢٥	١٣٠٠	٩٩٦	١٢٧٥	١٢٥٢	١١٠٠
٣	الصناعي	١٥	٩٥	١٠٦	١١٨	١٢٠	١٣٦	٢٠٠
	المجموع	٣٥٠	١٧٢٠	١٧٠٦	١٦١٧	١٩٨٣	١٩٥٩	٢٢٥٠

1. Israel Year Book and Almance 1999 , P.181 .

٢. يوري ديفس ، الموارد المائية العربية والسياسات المائية الاسرائلية ، الباحث العربي ، العدد ، ٢٢ اذار ، ١٩٩٩ ، ص١٤.

٣ .أ زمة المياه في إسرائيل ، شبكة المعلومات الدولية

وعلى الرغم من الزراعة في اسرائيل فانها ليست مجزية الى حد بعيد اذ تعتمد كثيراً على الدعم من الولايات المتحدة ومن اليهودية العالمية ، الا ان كميات كبيرة من المياه تستعمل في المجال الزراعي مع انه بالامكان تحويلها الى استعمالات اخرى بصورة اكثر جدوى ، ولكن اسرائيل تعد انتاج الغذاء عملياً جزءاً من (مفهوم الدفاع الشامل) ، لان انتاج الغذاء حتى لو كان اكثر تكلفة من استيراده يعمل في الواقع على التخفيف من أثر أي حظر او ضغوط تجارية محتملة ، وبذلك فأن المياه الموجودة سواء تم الاستيلاء عليها او تأمينها منذ عام ١٩٤٨ تعد ذات قيمة كبيرة حتى ولو استخدمت في الزراعة غير المربحة[٢٤] . ويحتل الاستهلاك المنزلي المرتبة الثانية بعد الاستعمال الزراعي في نسبة استخدام المياه الذي ازداد بصورة كبيرة من عام ١٩٤٩ والى منتصف التسعينات ، بسبب تزايد عدد السكان اليهود من(١.١٧٠.٠٩٤) نسمة الى(٥.٥٧٠.٠٠٠) نسمة عام ١٩٩٥، ويصل اجمالي الاستهلاك الفردي في اسرائيل الى (٣٧٥)م^3 في حين تصل لدى المستوطن اليهودي في الاراضي المحتلة الى مابين ٦٤٠-١٤٨٠م^3 ، بينما بلغ نصيب الفرد الفلسطيني في الاراضي المحتلة (١٠٧-١٥٦) م^3[٢٥] فالمستوطن الاسرائيلي يستهلك اكثر من خمسة اضعاف ما يستهلكه الفرد العربي ، اما في المجال الصناعي فعلى الرغم من زيادة استعمال المياه في هذا المجال الى أكثر من عشرة اضعاف الكمية من عام ١٩٤٩ الى عام ٢٠٠٠(انظر الجدول رقم٢) الا انه الاقل كمية

مقارنة في الاستعمالات الاخرى ، ليس لان اسرائيل متخلفة صناعياً بقدر ماهو استخدامها للتكنلوجيا المتقدمة في المجال الصناعي لاسيما منها الصناعات الالكترونية والميكانيكية وفي مجال الصناعات العسكرية ، فضلاً عن سبب آخر هو ضيق الرقعة المساحية لاسرائيل التي تحد من نشر صناعات عديدة لمحدودية مواردها وتخوفها من تعرضها للتدمير من الجانب العربي حسب زعمها.

واخيراً يمكننا القول بان اقتصاد اسرائيل المائي يوجه وفقاً لسياستها الاستيطانية بالدرجة الاساس، لدرجة انه حتى الاقتصاد المائي الفلسطيني يخضع لمقتضيات التوسع الاسرائيلي[٢٦] وبذلك اصبحت اسرائيل الآن بحاجة الى الاستهلاك السنوي نتيجة زيادة ملوحة مياه المجمعات بتأثير استخراج المياه
العذبة وازدياد نسبة الملوحة في مجرى نهر الاردن جنوب طبريا*.

مياه الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل مفاوضات السلام :

حظيت قضية المياه باهمية لاتقل عن اهمية الموضوعات الاخرى كالمستوطنات والارض في كل مفاوضات السلام بدءاً من اتفاقية (كامب ديفد) عام ١٩٧٨ بين مصر واسرائيل والتي اكدت تمسكها بملكية مصادر المياه ، وذلك بسبب المخاطر داخل الخط الأخضر ، اذ لم يكن بمقدورها اقامة مستوطنات جديدة بدون الاشراف على تلك المصادر والسيطرة عليها [٢٨] مروراً بمؤتمر مدريد عام ١٩٩١ وصولاً الى اتفاقيات (أوسلو) ١٩٩٣ اذ اكدت الاطراف المعنية وخصوصاً الدول الكبرى الراعية لتلك المؤتمرات (الولايات المتحدة وروسيا) انه لايمن الوصول الى حل شامل للصراع العربي – الاسرائيلي دون تأمين الموارد المائية الكافية لسد حاجة الكيان الصهيوني الراهنة والمستقبلية[٢٩] واثناء المفاوضات الاسرائيلية – الامريكية حول برنامج الحكم الذاتي اثار الاسرائيليون موضوع المياه والطبقات الصخرية على طول المنحدرات الغربية ودرجة اهميتها

* وصل منسوب المياه في بحيرة طبريا عام ١٩٨٦ الى مستوى متدن وتعرضت مصادر المياه الاخرى لوضع صعب، بسبب نقص المياه الجوفية الناتج عن قلة الامطار ، كما زادت الملوحة بشكل كبير في الآبار بسبب الضخ الزائد وتعرضت منطقة الجولان المحتلة لنقص شديد في مياه الشرب بعد التوسع في اقامة المستوطنات مثل مدينة (تشرين) في وسط الهضبة التي أنشئت لتكون حلقة ربط بين مستوطنات شمال الهضبة والمستوطنات الواقعة في جنوبها [٢٧] .

بالنسبة لاسرائيل حيث وافقت الولايات المتحدة على ان تكون المستوطنات هي حدود اسرائيل في أي حل نهائي مع الفلسطينيين ، وبناءً على ذلك يتوجب عليها ابقاء سيطرتها على مياه الضفة الغربية وقطاع غزة واللذان يشكلان المورد الأول للسهل الساحلي ولن يحصل العرب في هاتين المنطقتين من المياه اكثر من الكمية التي يحصلون عليها ، وانه حتى في ظل قيام دولة فلسطينية مستقلة فأنه يجب التأكيد على ضرورة منعها من سحب المياه الجوفية كي لاتهدد الكثير من المزارع الاسرائيلية بالفناء ، ومن ثم تقلص كميات المياه التي تسحبها اسرائيل التي تقدر بـ (٣٠٠) مليون م^{3} سنوياً أي مايساوي ١٨% من مجموع استهلاكها في حوض العوجا ، الزرقاء ، اليركون ، التنميم . وفي حال قيام دولة فلسطين تركز اهتمامها على الجانب الزراعي فأنها تحاول العثور على (١٠٠) الف دونم تصلح للري تقع معظمها غربي الحافة الجبلية ، مما يتطلب (١٠٠) مليون سنوياً اضافية ، سيأتي معظمها من الضفة الغربية الى جانب (١٢٠) مليون م^{3} سنوياً لري (٨٥) الف دونم (مستقلة فعلاً) مما سيهدد الاحتياطات الاسرائيلية، وفي حال تقليص المياه التي تأخذها اسرائيل من الضفة الغربية ، سوف يؤدي الى احداث تغيير في بنية الزراعة الاسرائيلية ، فضلاً عن ان هذا التقليص سيكون له انعكاسات اقتصادية تفوق سعر هذه المياه [٣٠] .

وهنا نلاحظ ان السلام بصيغته الاسرائيلية لاتقل خطورة عن الحروب العدوانية ، ففي المفهوم (الشرق اوسطي) تحاول اسرائيل ان تحقق مكاسب سياسية تخدم سياستها المائية من خلال المؤتمرات الأقليمية* التي كانت ترعاها الولايات المتحدة الحليف الستراتيجي لاسرائيل ، او من خلال حرمانها مواطني الضفة الغربية من حق استثمار المياه الجوفية العميقة في محاولة لفصل السكان عن الارض ، ثم يتبع ذلك كما هو معروف بناء جدار الفصل العنصري لتكريس هذا الفصل على ارض الواقع .

* عقد اكثر من مؤتمر اقليمي الهدف منه الوصول الى حل سياسي لمسألة المياه في اسرائيل ، الا ان اخطر المؤتمرات مؤتمر لجنة المياه الذي عقد في مسقط في نيسان ١٩٩٤ بغرض وصول اسرائيل الى تخصيصها الى جانب مياه الانهار والينابيع في المنطقة بصفتها شريك اقليمي للدول العربية وقد استأنفت اللجنة اعمالها في تشرين اول عام ١٩٩٤ للغرض نفسه فضلاً عن مشاريع التعاون المائي في الشرق الاوسط وتقديم الخبرات الاسرائيلية اللازمة في هذا المجال [٣١].

الخاتمـة :

وفي ضوء ما تم ذكره سابقاً ستظل قضية المياه بالنسبة لاسرائيل قضية حياة او موت لمحدودية تلك الموارد فيها التي يقدر مجموعها١٦٥٠ مليون م٣من المياه فضلاً عن ان اغلب مصادر تلك المياه تأتي من خارج الاراضي التي تسيطر عليها سواء داخل فلسطين او خارجها .

لذلك اعطت هذا الموضوع اهمية كبرى في ظل أي مفاوضات للحل النهائي مع الفلسطينيين لادراكها التام بدور العنصر المائي بإستيعاب المهاجرين الجدد، ويرى العديد من قادتهم ضرورة السيطرة المباشرة على بعض مصادر المياه في الاراضي المحتلة وخاصة حوض(اليركون- التنميم) فضلاً عن اشراك اسرائيل في ادارة موارد الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة الاختصاص حتى بعد الانسحاب منها، وان تلك الضرورة نابعة من الخوف من تدمير النظام المائي الاسرائيلي الذي يعتمد جزء اساس منه على المياه الآتية من الطبقات الصخرية الخازنة للمياه [٣٢].

ولم يقتصر التحرك الاسرائيلي على مياه الضفة الغربية فقط بل طرحوا فكرة امدادهم بالمياه من نهر النيل في ظل مفاوضات السلام المصرية الاسرائيلية ، كذلك فعلت في لبنان بعد انسحابها من الجنوب فقت ضمت مزارع (شبعا) اللبنانية اليها التي تبعد قانوناً عن الحدود الفلسطينية اقل من ٣ كم لعلمها انه عند اعادة الجولان المحتل لسوريا ذات يوم فسوف يتعين عليها الاحتفاض بتلك المزارع لانها مصدر المياه الحقيقي بالنسبة لفلسطين [٣٣] .

والواقع انه من خلال ما سبق طرحه من حقيقة الازمة في اسرائيل وفي الاراضي المحتلة ايضاً . وفي اطار الفرص المتاحة للحصول على المزيد من المياه ، يمكننا التأكيد بأن الموقف الاسرائيلي بصدد قضية المياه ، لايعدو عن كونه مبرر وحجة للتوسع ووسيلة ضغط على الطرف الثاني .

وهكذا يتضح ان المشكلة تكمن بالاساس في ان اسرائيل لاترغب في حل مشاكلها المائية من خلال اللجوء الى البدائل المتاحة مثل تحلية مياه البحر ومعالجة مياه الصرف الصحي ، بقدر ما تسعى الى استغلال قضية نقص الموارد المائية من اجل ابقاء سيطرتها على تلك المناطق واستخدامها بوصفها وسيلة ضغط على الطرف الآخر ، اذن الموقف الاسرائيلي هو موقف تبريري اكثر منه موقف نابع من حاجة ملحة الى الدرجة التي تصورها اسرائيل خاصة وان الموارد البديلة ليست معدمة بل متاحة .

الهوامش

(*) وقد جاء في التقرير الذي نشرته هذه البعثة برئاسة الجنرال (تشارلزوارن) أثر عودتها عام ١٨٧٥- اول اشارة الى الدعوة اليهودية القائلة بأمكان اتساع فلسطين والنقب لاسكان الملايين من البشر وانه من الممكن ري صحاري الجنوب اذا امكن نقل بعض من كميات المياه الموفورة في شمال فلسطين الى جنوبها تحقيقاً لهذا الغرض.

١. صالح زهر الدين ، مياه الجنوب اللبناني والأمن القومي الصهيوني ، مجلة الوحدة، العدد ٧٦،١٩٩١، ص١٠٤ .

٢. عدنان بيلونه ، الامن المائي العربي،مجلة عشتار ، العدد٦، ٢٠٠٦،ص٢٥.

٣. محمود توفيق محمود ، الجغرافيا السياسية لاسرائيل ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ،١٩٧٧، ص١٣٤ .

٤. عدنان بيلونه ، مصدر سابق ،ص٣٢.

٥. حميد سعيد الموعد ، حرب المياه في الشرق الاوسط ، دار كنعان للدراسات والنشر ، دمشق ،١٩٩٠ ، ص١١٩-١٢١ .

٦. عماد جاد ، اسرائيل والموارد المائية في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، صامد الاقتصادي، العدد ٨٨ ، ١٩٩٢ ،ص٦٩ .

٧. رفعت سيد احمد ، تهويد المياه بعد تهويد الارض ، المنار، العدد الأول ،باريس ، ١٩٨٥، ص٢٣٥ .

٨. بشير شريف البرغوثي ، المطامع الاسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة ، دار الجليل للنشر ، عمان ،١٩٨٦، ص٨٦ .

٩. حميد سعيد الموعد ، مصدر سابق ،ص١١ .

١٠.جمعة رجب طنطيش ، المياه في فلسطين دراسة في الجغرافية الاقتصادية والسياسية ، دار الجماهير للنشر والتوزيع والاعلان ، ١٩٨٩، ص١٣٣ .

١١.رفعت سيد احمد ، مصدر سابق ، ص٢٣٥ .

١٢.جمعة رجب طنطيش ، مصدر سابق ، ص٨٤-٨٥ .

١٣.عماد جاد ، مصدر سابق ،ص٦٦ .

١٤.بشير شريف البرغوثي ، مصدر سابق ، ص٨٧ .
١٥.المصدر نفسه ، ص٧٢ .
١٦.عماد جاد ، مصدر سابق ، ص٧١ .
١٧.المصدر نفسه ،ص٧٢ .
١٨.سعيد عساف ، الوضع المائي في الضفة الغربية وقطاع غزة ،الكويت، ١٩٨٦، ص٣٨
١٩.جمعة رجب طنطيش ، مصدر سابق ، ص٨٨ .
٢٠.حميد سعيد الموعد ، مصدر سابق ، ص١١٩ –١٢١ .
٢١.عدنان بيلونه ، مصدر سابق ، ٨٩ .
٢٢.. Israel year book and Almance 1999,P181
٢٣. يوري ديفس ، الموارد المائية العربية والسياسات المائية الاسرائيلية ، الباحث العربي ، العدد ٢٢ ، ١٩٩٠ ، ص١١ .
٢٤. المصدر نفسه ص٥١ .
٢٥. فضل النقيب ، الاقتصاد الاسرائيلي ، (دليل اسرائيل العام) ، بيروت، ١٩٩٦، ص١٩٦ .
٢٦. توماس شتاوفر ، اسرائيل ومصادر المياه العربية . (غنائم الحرب) ، مجلة الباحث العربي ، العدد ٢٢ ،١٩٩٠ ، ص٥٨ .
٢٧.رفعت سيد احمد ، مصدر سابق ، ص٢٣٥ .
٢٨. عدنان بيلونة ، مصدر سابق ، ص٩٢ .
٢٩.ظافر بن خضراء ، اسرائيل وحرب المياه القادمة ، دار كنعان للنشر ، دمشق ، ط٢ ، ص١٣٧ .
٣٠.عدنان بيلونه ، مصدر سابق ، ص٩٥ .
٣١. المصدر نفسه ، ص٩٦ .
٣٢. احمد العمار ، السكان في اسرائيل خلال النصف الاول من التسعينات ، مجلة الارض، العدد ٥ ، ١٩٩٦ ، ص٥٩ .
٣٣.لهيب عبد الخالق ، مياه لبنان بين تأجيج اسرائيل وعطش خائف ، جريدة البيان ، العدد ١٥٤ ، ١٦ تشرين أول ٢٠٠٢ .

المصـــادر

١. البرغوثي ، بشير شريف ، المطامع الاسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة ، دار الجليل للنشر ، عمان ، ١٩٨٦ .

٢. بن خضراء ظافر،اسرائيل وحرب المياه القادمة ، دار الكنعان للنشر ، ط٢ ، دمشق .

٣ .بيلونه ،عدنان ، الأمن المائي العربي ، مجلة عشتار ، العدد ٦ ، ٢٠٠٦ .

٤ .جاد ، عماد ، اسرائيل والموارد المائية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، صامد الاقتصادي ، العدد ٨٨ ، ١٩٩٢ .

٥.ديفس ، يوري ، الموارد المائية العربية والسياسات المائية الاسرائيلية ، الباحث العربي ، العدد ٢٢ ، ١٩٩٠ .

٦. زهر الدين ، صالح ، مياه الجنوب اللبناني والامن القومي الصهيوني، مجلة الوحدة ، العدد ٧٦ ، ١٩٩١ .

٧. سيد احمد ، رفعت ، تهويد المياه بعد تهويد الارض ، المنارة،العدد الأول ، باريس ، ١٩٨٥ .

٨. شتاوفر، توماس، اسرائيل ومصادر المياه العربية (غنائم الحرب) ، مجلة الباحث العربي ، العدد ٢٢ ، ١٩٩٠ .

٩. طنطيش،جمعة رجب،المياه في فلسطين(دراسة في الجغرافية الاقتصادية والسياسية)، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ،١٩٨٩ .

١٠. عبد الخالق ، لهيب ، مياه لبنان بين تأجيج وعطش خائف، جريدة البيان ، العدد ٢٠٠٢،١٥٤ .

١١. عساف ، سعيد ، الوضع المائي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، الكويت، ١٩٨٦ .

١٢ . العمـار احمد ، السكان في اسرائيل ، خلال النصف الاول من التسعينات ، مجلة الارض ، العدد ٥ ، ١٩٩٦ .

١٣. محمود ، توفيق محمود ، (الجغرافية السياسية لاسرائيل ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

١٤. الموعد ، حميد سعيد ، حرب المياه في الشرق الاوسط ، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق ، ١٩٩٠ .

١٥. النقيب ، فضل ، الاقتصاد الاسرائيلي ، دليل اسرائيل العام ، بيروت ، ١٩٩٦ .

١٦ . Israel year book and Almance, 1999

١٧. أزمة المياه في إسرائيل ، شبكة المعلومات الدولية .